

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة

A/43/917
16 December 1988
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISHالدورة الثالثة والأربعون
البند ٨٤ من جدول الأعمالالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

تقرير اللجنة الثانية

المقرر : السيد مارتن والتر (تشيكوسلوفاكيا)

أولا - مقدمة

١ - في الجلسة العامة ٣ المعقودة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، قررت الجمعية العامة ، بناء على توصية المكتب ، أن تدرج في جدول أعمالها البند المعنون :

"الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية :

(أ) "الأنشطة التنفيذية التي تظلع بها منظومة الأمم المتحدة ؛

(ب) "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ؛

(ج) "صندوق الأمم المتحدة للسكان ؛

(د) "منظمة الأمم المتحدة للطفولة ؛

(هـ) "برنامج الأغذية العالمي" .

وفي الجلسة نفسها ، قررت الجمعية العامة إحالة البند الى اللجنة الثانية .

٢ - ونظرت اللجنة الثانية في البند في جلساتها من ٢١ إلى ٢٦ و ٤٢ و ٤٤ و ٤٧ و ٤٨ ، المعقودة في ٣ و ٤ و ٧ و ٨ و ١٥ و ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر و ٦ و ٩ كانون الأول/ديسمبر . ويرد سرد للمناقشة العامة التي أجرتها اللجنة بشأن هذا البند في المحاضر الموجزة ذات الصلة (A/C.2/43/SR.31-36 و 42 و 44 و 47 و 48) . ويستعرضي الانتباه أيضا الى المناقشة العامة التي أجرتها اللجنة في جلساتها من ٢ إلى ١٠ المعقودة في الفترة من ٥ الى ٧ و ١٠ و ١١ تشرين الأول/أكتوبر (A/C.2/43/SR.3-10) .

٢ - وللنظر في هذا البند ، كانت الوثائق التالية معروضة على اللجنة :

A/43/3 تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٨٨ (١)

A/43/273- رسالة مؤرخة في ٢٠ آذار/مارس ١٩٨٨ وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم للأردن لدى الأمم المتحدة ، يحيل بها نص البيان الختامي للمؤتمر الاسلامي السابع عشر لوزراء الخارجية ، "دورة التضامن الاسلامي مع انتفاضة الشعب الفلسطيني" ، المعقود في عمان في الفترة من ٢ الى ٧ شعبان عام ١٩٠٨ هجري (٢١ الى ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٨)

A/43/393- رسالة مؤرخة في ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٨ وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم للأردن لدى الأمم المتحدة ، يحيل بها نص البيان الختامي والتقارير والقرارات التي اعتمدها المؤتمر الاسلامي السابع عشر لوزراء الخارجية ، "دورة التضامن الاسلامي مع انتفاضة الشعب الفلسطيني" المعقود في عمان في الفترة من ٢ الى ٧ شعبان عام ١٩٠٨ هجري (٢١ الى ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٨)

A/43/457- رسالة مؤرخة في ١١ تموز/يوليه ١٩٨٨ وموجهة الى الأمين العام من رئيس وفد الجمهورية الديمقراطية الالمانية الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٨

(١) سيصدر بوصفه وثيقة من الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والأربعون ، الملحق رقم ٢ (A/43/3/Rev.1) .

- A/43/463-
E/1988/106 رسالة مؤرخة في ١٤ تموز/يوليه ١٩٨٨ وموجهة الى الأمين العام من ممثلي استراليا ، وجمهورية المانيا الاتحادية ، وكندا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، والولايات المتحدة الأمريكية ، واليابان لدى الأمم المتحدة
- A/43/587 رسالة مؤرخة في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم للجمهورية الديمقراطية الألمانية لدى الأمم المتحدة
- A/43/671 رسالة مؤرخة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة ، يحيل بها الاعلان الصادر عن الاجتماع السنوي الثاني عشر لوزراء خارجية مجموعة ال ٧٧ ، المعقود في نيويورك في الفترة من ٢٨ الى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨
- A/43/891 رسالة مؤرخة في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة ، يحيل بها نص مقررات الدورة الاستثنائية الثالثة لمجلس المنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية ، المعقودة في الكويت في ٣١ تشرين الاول/اكتوبر و ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨
- A/C.2/43/10 مذكرة من الأمين العام متعلقة بالاجراء الذي اتخذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن تنفيذ قرارات الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) و ٢٦٢١ (د - ٢٥) و ٣١١٨ (د - ٢٨) المتعلقة بتنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

(١) الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة

- A/43/426-
E/1988/74 مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي بشأن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية
و Add.1
و Add.1/Corr.1
و Add.2
و 3

A/C.2/43/L.8 مذكرة من الأمين العام بشأن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

E/1988/76 مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقارير هيئات ادارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

(ب) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

E/1988/19 تقرير مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن اجتماعه التنظيمي لعام ١٩٨٨ ودورته الاستثنائية ودورته الخامسة والثلاثين^(٢)

(ج) صندوق الأمم المتحدة للسكان

E/1988/19 تقرير مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن اجتماعه التنظيمي لعام ١٩٨٨ ودورته الاستثنائية ودورته الخامسة والثلاثين^(٣)

(د) منظمة الأمم المتحدة للطفولة

E/1988/18 تقرير المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة^(٤)

ثانيا - النظر في المقترحات

ألف - مشروع القرار A/C.2/43/L.43

٤ - في الجلسة ٤٢ المعقودة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ، قام ممثل زائير ،

(٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٨ ، الملحق رقم

١٩ (E/1988/19) .

(٣) المرجع نفسه ، الفصل الخامس .

(٤) المرجع نفسه ، الملحق رقم ١٨ (E/1988/18) .

نيابة عن الدول الافريقية ، بعرض مشروع قرار (A/C.2/43/L.43) بعنوان "التجديد الثالث لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية" ، وفيما يلي نصه :

"إن الجمعية العامة ،

"إذ تشير إلى الإعلان العالمي للقضاء على الجوع وسوء التغذية الذي اعتمده المؤتمر العالمي للأغذية^(٥) ، وإلى برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية^(٦) ،

"وإذ تؤكد على الدور الأساسي الذي تلعبه الزراعة ، والذي يلعبه في إطار الزراعة القطاع التقليدي المتمثل في الاستثمارات الصغيرة ، في الإنعاش الاقتصادي وفي بث الحياة في عملية التنمية ؛ وإذ تؤكد أيضا على أهمية توفير المدخلات الزراعية بشكل مضمون ومتزايد وتنمية الموارد البشرية لتمكين البلدان المنخفضة الدخل ، ولاسيما أقل البلدان نموا ، من زيادة انتاجها المحلي من الأغذية ،

"وإذ تسلّم بما قدمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية من إسهام هام في تعبئة موارد إضافية ضخمة وفي وضع استراتيجيات مبتكرة وفعالة لدعم ما يبذله صغار المزارعين وغيرهم من فقراء الريف من جهود لتحرير أنفسهم من الجوع والفقر وسوء التغذية ،

"وإذ تلاحظ أن المشاورة المتعلقة بالتجديد الثالث لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية جارية حاليا وإذ تكرر النداء الصادر عن المجتمع الدولي في الوثيقة الختامية التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة

(٥) تقرير المؤتمر العالمي للأغذية ، روما ، ٥ - ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع F.75/II.A.3) ، الفصل الأول .

(٦) تقرير المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية ، روما ، ١٢ - ٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٩ (المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية/ تقرير) ، الجزء الأول .

والتنمية في دورته السابعة ، الذي يدعو جميع البلدان إلى رفع تجديد موارد الصندوق إلى أعلى مستوى ممكن ، مع الحفاظ في الوقت نفسه على هيكله الأصلي ،

"وإذ تكرر كذلك النداء الصادر عن المجتمع الدولي في البلاغ الثاني أصدرته في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ اللجنة المشتركة للتنمية التابعة للصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بهدف أن تنهي بسرعة جميع البلدان الأعضاء في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية المفاوضات المتعلقة بالتجديد الثالث لموارد الصندوق نهاية ناجحة ،

"وإذ تعرب عن امتنانها للبلدان النامية المستفيدة الكثيرة من البلدان الأعضاء في الفئة الثالثة من تصنيف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية - وعددها يتجاوز ٦٠ بلدا منها - التي أعلنت بالفعل عن زيادات هامة في مساهماتها في التجديد الثالث لموارد الصندوق ، تجاوز مجموعها ثلثي المبلغ الذي حددته هي وقدره ٧٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، وامتنانها للبلدان المصنعة الأعضاء في الفئة الأولى من تصنيف الصندوق التي أعلنت عن استعدادها لأن تنظر في مسألة تقديم المبلغ الباقي من تبرعات الفئة الثالثة بالإضافة إلى نصيبها العادي من المساهمات في التجديد الثالث لموارد الصندوق ، وامتنانها كذلك للبلدان النامية الأعضاء في الفئة الثانية من تصنيف الصندوق التي أكدت أنها ستقدم مساهمات مماثلة لتلك التي قدمتها للتجديد الثاني للموارد ،

"١ - تحت جميع الدول الأعضاء في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على القيام بعمل حاسم لانتهاج في الوقت المحدد من المفاوضات المتعلقة بالتجديد الثالث لموارد الصندوق ، ليتسنى لمجلس إدارة الصندوق اعتماده في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، وبذلك يكون الصندوق قادرا على الاستمرار ، وفقا لولايته ، في مساعدة البلدان النامية على زيادة إنتاجها الغذائي ومكافحة الفقر في الريف ؛

"٢ - تناشد البلدان الصناعية الأعضاء في الفئة الأولى من تصنيف الصندوق أن تبدي المرونة اللازمة لرفع مستوى التجديد إلى أعلى مستوى ممكن ؛

٣ - تحث البلدان النامية التي تقدم مساهمات في العادة على مواصلة إظهار تضامنها مع ملايين الأشخاص الذين يعانون من الجوع والفقر في البلدان النامية ، وأن تبقى إسهامها في التجديد الثالث على نفس مستوى إسهامها في التجديد الثاني ؛

٤ - تحث البلدان النامية المستفيدة المنتمية إلى الفئة الثالثة من تصنيف الصندوق ، التي لم تقم بذلك بعد ، على بذل جهد خاص خلال المفاوضات المتعلقة بالتجديد الثالث لكي يتسنى بسرعة بلوغ الهدف الذي حددته والمتمثل في تقديم ٧٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة بعمليات قابلة للتحويل .

٥ - وفي الجلسة ٤٤ المعقودة في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ، أدلى ممثل زائير ببيان نيابة عن الدول الأفريقية سحب فيه مشروع القرار A/C.2/43/L.43 .

باء - مشاريع المقترحات A/C.2/43/L.8

L.42 و L.44 و L.78 و L.80

٦ - أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، بموجب مقرره ١٦٥/١٩٨٨ المؤرخ في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، بأن تنظر الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين في مشروع المقرر المعنون "الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية" (انظر A/C.2/43/L.8) وأن تتخذ الاجراء المناسب بشأنه . وفيما يلي نصه :

"ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي :

(١) "يحيط علما بتقرير المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي عن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (٧) ؛

(٧) انظر A/43/426-E/1988/74 و Add.1 .

"(ب) يحيط علما أيضا بالمتطلبات من تقرير مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي^(٨) ، وبتقرير المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة^(٩) ، وبالتقرير السنوي الثالث عشر للجنة سياسات وبرامج المعونة الغذائية^(١٠) ؛

"(ج) يحيط علما كذلك بالبيانات التي أدلى بها المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي وممثلو مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أمام اللجنة الثالثة (البرنامج والتنسيق) للمجلس ؛

"(د) يؤكد أهمية ما أعربت الحكومات عنه من آراء حول هذه البيانات وحول تقرير المدير العام ؛

"(هـ) يحيط علما بالتدابير التي اتخذها المدير العام لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٦/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، ويحيط علما أيضا بالتدابير الاضافية المقترحة واطعا في اعتباره أنه ينبغي إعطاء أولوية لاستكمال المهام المذكورة بالتحديد في ذلك القرار وأنه ينبغي تقديم التقارير في الوقت المناسب ليتيسر للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ينظر فيها على النحو الصحيح أثناء استعراض الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في ١٩٨٩ عن فترة الثلاث سنوات ؛

(٨) E/1988/L.31 ، وتتضمن المقررات التي اعتمدها مجلس الادارة خلال عام ١٩٨٨ . وللإطلاع على النص النهائي ، انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٨ ، الملحق رقم ٩ (E/1988/19) .

(٩) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٨ ، الملحق رقم ٨ (E/1988/18) .

(١٠) WEP/CFA : 25/16 ؛ أحييت الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفها الوثيقة E/1988/7/ .

"(و) بيرجو من مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دورته السادسة والثلاثين ، لدى استعراض أداء الفريق العامل التابع للجنة الجامعة لمجلس الادارة ، أن يوضح في الاعتبار الواجب ما أبدته الحكومات من تلبية لمتطلبات كما تظهر في تقرير مجلس الادارة المقدم الى اللجنة الخاصة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي عن الدراسة المتعمقة للهيكل الحكومي الدولي للأمم المتحدة ووظائفها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي (١١) ."

٧ - وفي الجلسة ٤٢ المعقودة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ، قام ممثل كندا ، نيابة عن إيطاليا والدانمرك والسويد وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج ونيوزيلندا وهولندا واليابان ، بتقديم مشروع القرار (A/C.2/43/L.42) معنون "الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية" ، وفيما يلي نصه :

"إن الجمعية العامة ،

"إذ تشير إلى قراراتها ١٩٧/٣٢ الم ؤرخ في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ و ١٧١/٤١ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ و ١٩٦/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ،

١" - تلاحظ مع الارتياح المستوى العالي من الموارد التي أعلنت البلدان المانحة تبرعها بها في مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية ، وتؤكد استمرار الحاجة إلى بذل جهود مكثفة في هذا الصدد ؛

٢" - تطلب إلى المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي أن يقدم في إطار الاستعراض الشامل للسياسة العامة كل ثلاث سنوات ، الذي سيجرى في عام ١٩٨٩ ، تقريراً كاملاً عن تنفيذ القرارات ١٧١/٤١ و ١٩٦/٤٢ ، بما في ذلك وصف للخيارات المتاحة للهيئات الحكومية الدولية الصانعة للسياسات والآثار المترتبة عن تلك الخيارات ، وتوصياته الخاصة فيما يتعلق بجميع المسائل التي تطلب تقديم تقارير بشأنها ؛

(١١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٧ ، الملاحق رقم ١٢ ، (E/1987/25) ، المرفق الاول ، المقرر ٥٠/٨٧ ، المرفق .

٣ - تؤكد الأهمية التي تعلق على وضع مقترحات محددة ، في إطار الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات ، من أجل النهوض بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية كوسيلة لتنمية التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة ، وزيادة المشتريات من البلدان النامية ، وفقاً للاقتراحيين (١٧١/٤١) و (١٩٦/٤٢) ؛

٤ - تؤكد ما توليه من أهمية لتحسين أداء نظام المنسق المقيم بالشكل الوارد في القرارات ١٩٧/٣٢ و (١٧١/٤١) و (١٩٦/٤٢) ، وتطلب إلى المدير العام تقديم مقترحات محددة في هذا الصدد ، بما في ذلك معلومات عن الدور الذي يقوم به كل من المنسق المقيم والممثل المقيم التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ؛

٥ - يترحب بقرار مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتخذ ، استجابة للفقرة ٣٤ من القرار (١٩٦/٤٢) ، بأن يبدأ النظر في الترتيبات اللاحقة المتعلقة بتكاليف دعم الوكالات من حيث تحديد أفضل السبل لتلبية احتياجات البلدان النامية ، وذلك من خلال تعيين فريق من الخبراء لتقييم كافة المسائل ذات الصلة وتقديم تقرير بشأنها ؛

٦ - تسلم بما يولى من قيمة لاجنة الجامعة التابعة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفريقها العامل كوسيلة لإجراء مناقشات ذات طابع رسمي أقل مما يؤدي إلى تعزيز ادراك ممارسات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتدعيم ثقة الدول الاعضاء فيه ، وهو أمر له قيمة خاصة في البرامج الممولة من التبرعات ؛

٧ - ترحب بقيام مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوضع برنامج لتطويع الإدارة كأداة لتركيز دعم الجهود الوطنية على تحسين الإدارة العامة في البلدان النامية ؛

٨ - ترحب أيضاً بما قام به صندوق الأمم المتحدة للسكان من استعراض وتقييم لخبراته في مجال السكان ، وتطلب أن يتاح للجمعية العامة الاطلاع على موجز مناسب للنتائج والاستنتاجات والتوصيات الرئيسية .

٨ - وفي الجلسة ٤٢ المعقودة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ، قدم ممثل تونس ، نيابة عن الدول الاعضاء في الامم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة ال ٧٧ ، مشروع قرار (A/C.2/43/L.44) معنون "الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية" ، وفيما يلي نصه :

"إن الجمعية العامة ،

"إذ تشير إلى قراراتها ٣٢٠١ (د-٦) و ٣٢٠٢ (د-٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وقرارها ٣٢٨١ (د-٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وقرارها ٣٣٦٢ (د-٧) ، المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ،

"وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٣٦٨٨ (د-٢٥) ، المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠ المتعلق بقدررة جهاز الامم المتحدة الإنمائي ،

"وإذ تشير كذلك إلى قرارها ١٩٧/٣٢ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ بشأن إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة ، وإلى الاحكام ذات الصلة في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧٧/١٩٨٨ بشأن إنعاش المجلس ،

"وإذ تشير أيضا إلى قراراتها ١٧١/٤١ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ و ١٩٦/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ المتعلقين بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ،

"وإذ تؤكد من جديد أن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة من أجل التنمية تنفذ لصالح جميع البلدان النامية ، بناء على طلبها ووفقا لسياساتها وأولوياتها الخاصة المتعلقة بالتنمية ،

"وإن تشير كذلك الى برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الإنعاش الاقتصادي في التنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ (١٣) ،

"وإن تضع في اعتبارها الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا ،

"وإن تدرك المشاكل الحادة للبلدان النامية الجزرية وغير الساحلية واحتياجاتها الخاصة من أجل التنمية للتغلب على صعوباتها الاقتصادية ،

١ - تحيط علما بتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (١٣) ؛

٢ - تحيط علما أيضا بتقرير المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي عن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تظلع بها منظومة الأمم المتحدة (١٤) ؛

"الاستعراض الشامل للسياسة الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تظلع بها منظومة الأمم المتحدة

٣ - تطلب الى المدير العام أن يعد التقارير المتعلقة باستعراض السياسة الذي يجري كل ثلاث سنوات بطريقة شاملة ومتكاملة تحدد أوجه الترابط القائمة بين مختلف المشاكل والعوامل ، وأن يقدم مقترحات محددة تتضمن سيناريوهات وامتراسجيات للعمل ، من مناظير قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل ؛

(١٣) قرار الجمعية العامة د-٣/١٣ ، المرفق ، المؤرخ في ١ حزيران/يونيه ١٩٨٦ .

(١٣) . A/43/3

(١٤) . A/43/

"٤ - تطلب كذلك الى المدير العام أن يأخذ في الاعتبار تماما ،
عند إعداد هذا الاستعراض ، ما يلي :

"(أ) أن الهدف الرئيسي للأنشطة التنفيذية التي تظلع بها الأمم المتحدة هو تعزيز الاعتماد على الذات بالنسبة للبلدان النامية عن طريق التعاون المتعدد الاطراف ، وضرورة الحفاظ ، في هذا السياق ، على الطابع المتعدد الاطراف لهذه الأنشطة ؛

"(ب) تقع على عاتق حكومة البلد المستفيد المسؤولية الخالصة فيما يتعلق بوضع خططها الإنمائية الوطنية وأولوياتها وأهدافها ، وينبغي في هذا الصدد أن تشكل البرامج الوطنية الأساس لتحقيق التناسق بين إطار البرمجة وعملية الأنشطة التنفيذية التي تظلع بها منظومة الأمم المتحدة ، بهدف تعزيز أثر تلك الأنشطة وملتتها بالموضوع ؛

"(ج) المسؤولية الرئيسية التي تقع على عاتق البلدان النامية فيما يتعلق بتنسيق التعاون الإنمائي عن طريق عدة أمور منها تحديد ترتيبات التنسيق المحلية ؛

"(د) الحاجة الى زيادة الموارد المخصصة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية زيادة كبيرة ومتواصلة وقابلة للتنبؤ بها ومضمونة وحقيقية ، لتلبية الاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية ، ولا سيما أقل البلدان نموا ؛

"(هـ) الدور الرئيسي للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفهما محفلين لتوجيه السياسات بوجه عام وتنسيق الأنشطة التنفيذية التي تظلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية ؛

"(و) الحاجة الى ضمان المزيد من المرونة والتبسيط والاتساق للإجراءات المتعلقة بوضع البرامج والمشاريع ، واعتمادها ، وتنفيذها ، ورصدها وتقييمها ، لتكييفها وفقا لاحتياجات وأولويات البلدان النامية ؛

"(ز) ينبغي أن تؤدي لا مركزية الأنشطة التنفيذية ، على الصعيد الميداني ، الى تشجيع المرونة والاستجابة الملائمتين لاحتياجات البلدان النامية ؛

"(ح) الحاجة الى اتخاذ تدابير مبتكرة وعملية وفعالة من أجل زيادة المشتريات من البلدان النامية زيادة كبيرة في اطار الأنشطة التنفيذية التي تظطلع بها منظومة الأمم المتحدة ، مع مراعاة ضرورة التنفيذ الكامل للترتيبات التفضيلية المتعلقة بهذه البلدان ، والاستفادة من المؤسسات والشركات الوطنية ؛

"(ط) ينبغي أن يشكل التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية بعدا هاما في جميع الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية بوصفه عنصرا أساسيا في استراتيجية الاعتماد الجماعي على الذات وأداة أساسية لتشجيع التغييرات التي تساهم في تحقيق عملية تنمية اقتصادية عالمية متوازنة وعادلة ؛

"(ي) الدور التمويلي الرئيسي الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال التعاون التقني داخل منظومة الأمم المتحدة ؛

٥ - تحث مجالس ادارة مؤسسات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في ميدان الأنشطة التنفيذية على أن تعمل بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، ومنظمة الوحدة الأفريقية ، والتجمعات الاقتصادية دون الإقليمية القائمة ، عند الاقتضاء ، على تقديم دعم متزايد ، على سبيل الأولوية ، للبلدان الأفريقية في مجال تنفيذ ومتابعة ورصد المواضيع ذات الأولوية في برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ (١٣) ؛

٦ - تحث الأمين العام والرؤساء التنفيذيين لمختلف الأجهزة والمؤسسات والهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة على مساعدة أقل البلدان نموا في الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا ، الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، وعلى ضمان قيام الاجتماعات التحضيرية الحكومية الدولية أو التي يعقدها الخبراء بالاسترشاد بالأولويات التي تحدها أقل البلدان نموا ذاتها ؛

٧ - تطلب الى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات التمويل الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أن تكفل قيام الوكالات المنفذة

للمشاريع في اطار البرامج الاقليمية والاقليمية ، عند تقديم مقترحاتها الى الحكومات المستفيدة ، باعطاء الاولوية للخدمات التي تقدمها البرامج والهيئات المختصة التابعة للأمم المتحدة ، وفقا للقواعد والانظمة القائمة ؛

"مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي

٨ - تقرر تغيير اسم مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي ليصبح كالتالي : "مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان" ؛

٩ - تقرر أيضا أن تعقد دورات مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي وهيئاته الفرعية في المستقبل في مقر الأمم المتحدة ؛

١٠ - تطلب الي مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي فضّ الفريق العامل التابع للجنة الجامعة اعتبارا من الآن .

٩ - وفي الجلسة ٤٧ المعقودة في ، قدم نائب رئيس اللجنة ، السيد ايجيفيومسي إلهو أوتوبو (نيجيريا) ، مشروع قرار (A/C.2/43/L.78) معنون "الانشطة التنفيذية من أجل التنمية" ، استنادا الى مشاورات غير رسمية جرت بشأن مشروع القرارين A/C.2/43/L.42 و L.44 .

١٠ - وفي الجلسة نفسها ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/43/L.78 ، دون تصويت (انظر الفقرة ٢١ من مشروع القرار) .

١١ - ونظرا لاعتماد مشروع القرار A/C.2/43/L.78 ، اتفقت اللجنة على عدم اتخاذ أي إجراء بشأن مشروع المقرر الوارد في الوثيقة A/C.2/43/L.8 .

١٢ - وفي الجلسة ٤٩ المعقودة في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ، أدلى ممثل تونس ببيسان نيابة عن الدول الاعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة ال ٧٧ (انظر (A/C.2/43/SR.49) .

١٣ - وفي الجلسة ٤٧ ، المعقودة في ٦ كانون الأول/ديسمبر ، قدم نائب رئيس اللجنة ، السيد ايجيفيومي إلهو أوتوبو (نيجيريا) ، مشروع مقرر (A/C.2/43/L.80) معنون "الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية" ، استنادا الى مشاورات غير رسمية جرت بشأن مشروع القرارين A/C.2/43/L.42 و L.44 . ولدى تقديمه لمشروع المقرر ، قام أيضا بتنقيحه شفويا بإضافة كلمة "زيادة" قبل كلمة "النظر" في نص المقرر ، وبوضع قوسين معقوفين حول الفقرات من ١ الى ٣ من المرفق .

١٤ - وعقب البيانات التي أدلى بها ممثل تونس (نيابة عن الدول الاعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧) ، ونائب رئيس اللجنة ، السيد أوتوبو ، وممثلو هولندا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية وهنغاريا وكندا والعراق ، فضلا عن أمين اللجنة ، قرر الرئيس إرجاء النظر في مشروع المقرر الى جلسة لاحقة (انظر A/C.2/43/SR.47) .

١٥ - واعتمدت اللجنة ، في جلستها المعقودة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ، مشروع المقرر A/C.2/43/L.80 ، وأدلى نائب رئيس اللجنة ، السيد أوتوبو ، ببيان أبلغ فيه اللجنة بأنه تم الاتفاق الآن على أن تصبح الفقرتان ٢ و ٣ فقرة واحدة وعلى أن تضاف كلمة "أو" بينهما وأن يوضع قوسان معقوفان حول الفقرتين ١ و ٢ .

١٦ - وفي الجلسة نفسها ، اعتمدت اللجنة مشروع المقرر A/C.2/43/L.80 بصيغته المنقحة شفويا ، دون تصويت (انظر الفقرة ٢٢ من مشروع المقرر الأول) .

١٧ - وبعد اعتماد مشروع المقرر ، أدلى ببيان كل من ممثلي فنلندا وتونس (نيابة عن الدول الاعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧) (انظر A/C.2/43/SR.48) .

١٨ - ونظرا لاعتماد مشروع القرار A/C.2/43/L.78 ومشروع المقرر A/C.2/43/L.80 ، قام مقدمو مشروع القرارين A/C.2/43/L.42 و L.44 بسحبهما .

جيم - الوثيقة A/C.2/43/10

١٩ - في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، قدمت مذكرة من الأمين العام بعنوان "الاجراء الذي اتخذه برنامج الأمم المتحدة الانمائي بشأن تنفيذ قرارات الجمعية

العامه ١٥١٤ (د - ١٥) و ٢٦٢١ (د - ٢٥) و ٣١١٨ (د - ٢٨) المتعلقة بتنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة" الى اللجنة الثانية (A/C.2/43/10) .

٢٠ - وقررت اللجنة ، في جلستها ٤٨ المعقودة في ٩ كانون الاول/ديسمبر ، بناء على اقتراح الرئيس ، وكما هو مطلوب في الفقرة ٦ من مرفق تلك الوثيقة ، أن تحيط علماً بمقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي ٤٧/٨٨ القاضي بإقفال الصندوق الاستثماري المخصص لمساعدة البلدان والشعوب المستعمرة وبتحويل الرصيد الباقي البالغ ٩٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة الى الموارد العامة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي (انظر الفقرة ٢٢ من مشروع المقرر الثاني) .

ثالثاً - توصيات اللجنة الثانية

٢١ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي :

مشروع القرار

الانشطة التنفيذية من أجل التنمية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٦٨٨ (د - ٢٥) المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٠ و ١٩٧/٣٢ المؤرخ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ و ١٧١/٤١ المؤرخ في ٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ و ١٩٦/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ،

وإذ تؤكد أن الهدف الاول من الانشطة التنفيذية من أجل التنمية في الأمم المتحدة هو النهوض باعتماد البلدان النامية على ذاتها من خلال التعاون المتعدد الاطراف ، وإذ تشدد في هذا الصدد على ضرورة الاحتفاظ بطابعها المتعدد الاطراف ،

وإذ تعيد تأكيد أن حكومة البلد المستفيد هي المسؤولة الوحيدة عن تحديد ما للتنمية الوطنية من خطط وأولويات وأهداف ، على النحو المعروض

في توافق الآراء الوارد في مرفق قرار الجمعية العامة ٣٦٨٨ (د - ٢٥) ، وإن تشدد على أن تكامل الأنشطة التنفيذية في منظومة الأمم المتحدة مع البرامج الوطنية يعزز أثر هذه الأنشطة ودلالاتها ،

وإن تشدد على الدور المركزي للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفهما محفلين لتوجيه وتنسيق السياسة العامة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في منظومة الأمم المتحدة ،

وإن تعيد تأكيد الدور المركزي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من حيث التمويل والتنسيق في مجال التعاون التقني داخل منظومة الأمم المتحدة طبقاً لتوافق الآراء عام ١٩٧٠ ولقرار الجمعية العامة ١٩٧/٢٢ ،

وإن تؤكد من جديد أيضاً أن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في منظومة الأمم المتحدة تجري لصالح جميع البلدان النامية وبطلب منها ووفقاً لسياساتها وأولوياتها في التنمية ،

وإن تضع في اعتبارها الحاجات العاجلة المحددة لأقل البلدان نمواً ،

وإن تدرك المشاكل الحادة للبلدان النامية الجزرية وغير الساحلية وحاجاتها الإنمائية المتميزة للتغلب على مصاعبها الاقتصادية ،

وإن تشير إلى برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ (١٥) ،

وإن تشير أيضاً إلى قرارها ٢٣١/٤٢ المؤرخ في ١٢ أيار/مايو ١٩٨٨ بشأن الخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى ،

وإن تكرر تأكيد الأهمية المعلقة على إدماج المرأة في برامج الأمم المتحدة الإنمائية ، بوصفها مشتركة في عملية التنمية ومستفيدة منها على حد

(١٥) القرار د ١ - ٢/١٣ ، المرفق .

سواء ، وتدعو الوكالات الممولة والمنفذة إلى تكثيف الجهود المبذولة لزيادة مشاركة المرأة ، لاسيما من البلدان النامية ، وتكرر تأكيد طلبها إلى المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي أن يقدم تقريرا عن هذه الجهود وعن إنشاء آليات لوضع معلومات خط الأساس وقياس النتائج ، واضعا في اعتباره متطلبات قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٨٦/١٩٨٧ المؤرخ في ٨ تموز/يوليه ١٩٨٧ في هذا الصدد ،

١ - تحيط علما بتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (١٦) ؛

٢ - تحيط علما أيضا بتقرير المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي عن الأنشطة التنفيذية التي تظلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (١٧) ؛

٣ - تلاحظ النتائج المشجعة التي أسفر عنها مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية لعام ١٩٨٨ وتؤكد استمرار الحاجة إلى تحقيق زيادة حقيقية وهامة في الموارد اللازمة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية على أساس مستمر وثابت وقابل للتنبؤ به ؛

٤ - تحث جميع البلدان على زيادة تبرعاتها للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ، ولاسيما البلدان التي لا يتناسب أداؤها العام مع قدرتها ؛

٥ - تطلب إلى المدير العام أن يقدم ، في إطار استعراض السياسة العامة الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ، تقريرا كاملا عن تنفيذ قرارات الجمعية العامة ١٧١/٤١ و ١٩٦/٤٢ حتى تاريخه ، وأن يعد تقاريره بطريقة شاملة ، مبينا أوجه الترابط بين المشاكل والعوامل حسب الاقتضاء ، ومحددا الخيارات المتاحة وأن يقدم توصياته المحددة بما في ذلك السيناريوهات الممكنة لتنفيذها ؛

(١٦) سيصدر بوصفه وثيقة من الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والأربعون ، الملحق رقم ٣ (A/43/3/Rev.1) .

(١٧) A/43/426-E/1988/74 و Add.1 و Add.1/Corr.1 و Add.2 و 3 .

٦ - تعميد تأكيد المسؤولية الرئيسية التي تقع على عاتق الحكومات المستفيدة عن تنسيق المساعدة الانمائية على الصعيد القطري ، وتؤكد الحاجة إلى تحسين سير تنسيق منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري ، وتطلب إلى المدير العام :

(أ) أن يقدم تقريراً عن الاجراءات التي تتخذها مجالس إدارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة استجابة للفقرة ٢٤ من قرار الجمعية العامة ١٩٦/٤٢ لاستعراض هياكل مكاتبها الميدانية وترشيدها من أجل تعزيز التعاون والاتساق والكفاءة وأن يقدم ملاحظاته بشأن التحسينات الممكنة في الهيكل الميداني من وجهات النظر تلك ؛

(ب) أن يقدم ، في هذا الصدد ، مقترحات محددة للنهوض بسير نظام المنسقين المقيمين ، بما في ذلك مقترحات عن الترتيبات المعنية المتفق عليها فيما بين الوكالات ، في إطار دور المنسقين المقيمين الوارد في قرارات الجمعية العامة ١٩٧/٣٣ و ١٧١/٤١ و ١٩٦/٤٢ ؛

(ج) أن يقدم ، في إطار الفقرتين (أ) و (ب) أعلاه ، مقترحات محددة عن طرق ووسائل تحقيق الهدف المتمثل في قيام منظومة الأمم المتحدة بتوفير المشورة التقنية على الصعيد الميداني بطريقة متكاملة ومتعددة القطاعات ، بما في ذلك توزيع الاختصاصات الموضوعية والتقنية ، للحكومات المستفيدة ، على النحو المتوخى في قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٣ وتأكد في الفقرة ٢٤ من قرار الجمعية العامة ١٩٦/٤٢ ؛

(د) أن يقدم معلومات عن دور كل من الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي والمنسق المقيم للأمم المتحدة فيما يتعلق بتمثيل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في الميدان ؛

٧ - تؤكد على أهمية إضفاء المرونة على الإجراءات وتبسيطها وتنسيقها للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة ، بما يزيد من مدى استجابة هذه الأنشطة التنفيذية لحاجات البلدان المستفيدة وأولوياتها ، ويخفض من العبء الإداري الذي تتحمله هذه البلدان ويمكنها من إدارة المساعدة الخارجية وتنسيقها على نحو أفضل ، وترجو من المدير العام

أن يقدم مقترحات محددة بشأن هذه المواضيع في تقريره ، كما طلبت ذلك الجمعية العامة في قرارها ١٩٦/٤٢ ، وتكرر الإعراب عن رأيها القائل بأن تشجيع لا مركزية الأنشطة التنفيذية التي تظلع بها منظومة الأمم المتحدة لتصبح مركزيتها على المستوى الميداني ، يعززه ، ضمن إطار مبادئ راسخة للمساءلة ، بلوغ درجة ملائمة من المرونة والاستجابة لحاجات البلدان النامية ، وتكرر تأكيد طلبها توفير معلومات عن التدابير التي اتخذتها مؤسسات المنظومة في هذا الصدد ؛

٨ - ترجو من المدير العام أن يقدم توصياته المتعلقة بالتدابير المبتكرة والعملية والفعالة لزيادة الشراء من البلدان النامية على نحو كبير ، لكي يُنظر فيها خلال الاستعراض الثلاثي للسياسة العامة الذي سيجري في عام ١٩٨٩ ، مع مراعاة الحاجة إلى التنفيذ التام للترتيبات التفضيلية للبلدان النامية واستخدام المؤسسات والشركات الوطنية لتلك البلدان إلى أقصى حد ممكن ، ومع المراعاة الواجبة للمزية المقارنة الإقليمية بما يتسق مع مبدأ العطاءات التنافسية الدولية ، ومع مراعاة الحاجة إلى اتخاذ تدابير ملموسة لتحقيق التوزيع الجغرافي العامل لعمليات الشراء عن طريق الاستخدام المتزايد لمصادر توريد من البلدان النامية والبلدان المانحة المستخدمة استخداما ناقصا ؛

٩ - تؤكد على أن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ينبغي أن يصبح طريقة مستخدمة على نطاق واسع للتعاون الإنمائي داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتوجه في هذا الصدد انتباه المدير العام إلى الحاجة إلى وضع مقترحات محددة يجري النظر فيها أثناء الاستعراض الثلاثي ؛

١٠ - تحث جميع مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع على التعاون التام مع المدير العام في تنفيذ قرارات الجمعية العامة ١٧١/٤١ و ١٩٦/٤٢ وتقديم جميع المعلومات المطلوبة في هذين القرارين ؛

١١ - تحث مجالس إدارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة العاملة في ميدان الأنشطة التنفيذية على أن تقدم ، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، ومنظمة الوحدة الأفريقية والتجمعات الاقتصادية دون الإقليمية

القائمة ، حسب الاقتضاء ، دعماً متزايداً ، على سبيل الأولوية ، للبلدان الأفريقية ، في تنفيذ ومتابعة ورصد المواضيع ذات الأولوية من برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا ، للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ (١٥) ؛

١٢ - تؤكد على الأهمية الحاسمة التي تكتسبها الأعمال التحضيرية المناسبة لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً ، مع أخذ الأولويات التي تحددها تلك البلدان ذاتها في الاعتبار ، وتحيط علماً ، مع التقدير ، بمقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠/٨٨ المؤرخ في ١ تموز/يوليه ١٩٨٨ الذي رجا فيه من مدير البرنامج أن يقوم ، بالتشاور الوثيق مع الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، بتمكين أقل البلدان نمواً من الاشتراك على نحو كامل في الأعمال التحضيرية للمؤتمر ، بما في ذلك الاجتماعات التحضيرية ، وفي المؤتمر نفسه ؛

١٣ - ترحب بمقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٥٠/٨٨ المؤرخ في ١ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، الذي اعتمد استجابة للفقرة ٢٤ من قرار الجمعية العامة ١٩٦/٤٢ ، ببدء نظر فريق خبراء في ترتيبات لاحقة فيما يتعلق بتكاليف الدعم من منطلق تحديد أفضل الطرق لتلبية احتياجات البلدان النامية ؛

١٤ - تدعو مجلس الإدارة إلى أن يضع في الاعتبار ، عند دراسته للترتيبات الخاصة بتكاليف الدعم ، امكانيات الترتيبات الجديدة مع تعزيز تناسق الإجراءات التي تتخذها المؤسسات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة وكفايتها وفعاليتها ؛

١٥ - أيضاً تدعو مجلس الإدارة إلى دراسة الممارسات المتبعة عند تحديد الوكالات المنفذة للمشاريع الواقعة في إطار البرامج الإقليمية والإقليمية والعالمية مع مراعاة ما إذا كانت الاستفادة من خدمات أجهزة وبرامج الأمم المتحدة المختصة أمراً مستصوباً ؛

١٦ - وكذلك تدعو مجلس الإدارة إلى أن ينظر خلال دورته السادسة والثلاثين ، في عام ١٩٨٩ ، فيما يلي وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية في دورتها الرابعة والأربعين ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي :

(أ) مسألة عقد دوراته المقبلة والدورات المقبلة لهيئاته الفرعية في مقر الأمم المتحدة ؛

(ب) امكانية تغيير اسمه ليصبح "مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان" .

١٧ - ترحب بأن يجري صندوق الأمم المتحدة للسكان استعراضا وتقييما لتجربته في مجال السكان وتطلب تقديم ملخص مناسب بالنتائج والاستنتاجات والتوصيات الرئيسية إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين ؛

١٨ - تدعو الدول الاعضاء في الأجهزة والمؤسسات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة إلى معالجة قضية الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في هيئات إدارة هذه الأجهزة والمؤسسات بغرض التوصل إلى نهج منسق على نطاق المنظومة بشأن هذه القضية .

٢٢ - أيضا توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع المقررين التاليين :

مشروع المقرر الأول

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

تقرر الجمعية العامة إحالة الفقرات الواردة رفق هذا إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٩ لإيلائها مزيدا من النظر واتخاذ الاجراء المناسب بشأنها .

المرفق

الانشطة التنفيذية من أجل التنمية

[١ - ترحب بقيام مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوضع برنامج لتطوير الإدارة كأداة لتركيز الدعم المقدم للجهود الوطنية الرامية الى تحسين الإدارة العامة في البلدان النامية ؛

٢ - تسلم بما يولي من قيمة للجنة الجامعة التابعة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفريقها العامل كوسيلة لإجراء مناقشات ذات طابع رسمي أقل مما يؤدي الى زيادة إدراك ممارسات وبرامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتدعيم ثقة الدول الاعضاء في البرنامج ، وهو أمر له قيمة خاصة في البرامج الممولة من التبرعات أو تطلب الى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فض الفريق العامل التابع للجنة الجامعة اعتبارا من الآن .

مشروع المقرر الثاني

إغلاق الصندوق الاستثماري المخصص
لمساعدة البلدان والشعوب المستعمرة

تقرر الجمعية العامة أن تحيط علما بمقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإغلاق الصندوق الاستثماري المخصص لمساعدة البلدان والشعوب المستعمرة وتحويل رصيده المتبقي البالغ ٩٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة الى الموارد العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي .
